بحوث جامعية

مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس

العددان 3-4

جانفي 2003

بحوث جامعية

مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس

العددان 3-4 لسنة 2003

"Buḥūṭ Jāmi^{c}iyya"

Recherches Universitaires

Academic Research

Revue de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Sfax

Journal of the Faculty of Letters and Humanities of Sfax

N° 3-4 - Janvier 2003

N° 3-4 - January 2003

بحوث جامعيـــــــة

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس

العددان 3 – 4

جانفي 2003

مجلة بحوث جامعية

الإدارة والتحـــــرير

العنوان : طريق المطار كلم 4.5 – 3029 صفاقس

العنوان البريدي : ص.ب. 553 3000 صفاقس

الهاتف : 557 670 (04) 216 – 558 670 (04) 216

الفاكس : 540 670 (04) 216

البريد الإلكتروني : doyen@ Flsh.rnu.tn

المدير المسؤول : **محمد رجب الباردي**

رئيس التحريـر : **صالح الكشـــــو**

نائب رئيس التحرير : **محسن ذيـــاب**

هيئة التحرير :

- **محمد علي الحلواني**
- **محمد رجب الباردي**
- **نور الدين الكـــراي**
- **محمد الطاهر المنصوري**
- **محمـد العزيـز نجاحي**
- **محمد صالح المراكشي**
- **صالـح الكشـــــو**
- **منيـــر التريكـــي**
- **محســن ذيـــاب**
- **لسعـد الجمـوسي**

سعـــــر الإشتـــراك السنـــوي :

تونس وأقطار المغرب العربي : 6 د.ت. + 2 د.ت. (معلوم البريد) = 8 دينارا تونسيا

الأقطار الأخرى : 10 دولارا أمريكيا + 5 دولارا (معلوم البريد) = 15 دولارا أمريكيا

ترسل قيمة الاشتراك بحوالة بريدية أو بصك بنكي باسم مقتصد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس – الحساب الجاري بالبريد 294823 مع ذكر عبارة : **"اشتراك في مجلة بحوث جامعية "**.

مذكرة للناشرين في المجلة

* "**بحوث جامعية**" مجلة محكمة في مجال الآداب والعلوم الإنسانية تصدر كل 6 أشهر
* لايزيد عدد صفحات البحث الواحد فيها عن 25 صفحة مرقونة.
* ترقن البحوث فيها بتلخيص في إحدى اللغات الثلاث التالية : العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية بحسب لغة البحث.
* المواصفات المادية للبحوث ينبغي أن تكون وفق نظام "وورد" Word (مع الإسطوانة الحاملة لاسم صاحب البحث).
* ينبغي أن تكون الإبانات كالخرائط والرسوم والصور في شكلها وحجمها النهائيين.
* يفرد باب قار للقراءات (على ألا تتجاوز القراءة الواحدة 5 صفحات مرقونة).
* تلتزم هيئة تحرير المجلة بإعلام المساهمين بقبول بحوثهم لمراجعتها حال تسلمها تحكيما إيجابيا ولاتعاد إليهم في حال عدم نشرها.
* الآراء المنشورة لاتلزم إلا أصحابها.
* المساهمة في المجلة مجانية. ويحصل أصحاب المقالات المنشورة في المقابل على 3 نسخ من المجلة.

هيئة التحريـــــــــر

أكلوني البراغيث : العمل والتطابق*

صالح الكشو**

Résumé :

Ce papier porte sur deux questions épineuses de la grammaire arabe át-tat ā biq (l'accord) et ál-àmal (f-gouvernement). En particulier, il essaie, à travers le passage en revue de quelques données déviantes, de répondre à la question : pourquoi deux sujets ne peuvent-ils pas être réunis pour un seul verbe ?

تطرح بعض المعطيات الشاذة في اللغة على النحوي مسائل لعلّها تتقاطع وبعض قضايا الدرس اللساني الحديث ومن هذه المسائل : العمل والتطابق وننظر فيهما في بحثنا من خلال قول من قال : أكلوني البراغيث.

ونعرض في قسم أول إلى التحقيق في بعض المعطيات المتّصلة بالموضوع ثم في قسم ثان إلى جهات الشذوذ فيها ونتبينها في جهتين: جهة العاقل ونلخصّ فيها قضية التّطابق والاتجاه فيه وجهة حضور الفاعل ونركز فيها على حيّز الجملة وما تقتضيه من أحكام تتصل بهذا الحضور.

يصنّف النحاة قول القائل "أكلوني البراغيث" في باب التنازع وذلك بالنظر إلى السياق الذي وردت فيه هذه الجملة[1]، فهي من قبيل : ضربت وضربوني قومك، والقاعدة النصب، على نحو : ضربت وضربوني قومك، بإعمال أول

* البحث في مضمونه وعنوانه مداخلة ألقيت في ندوة "القاعدة والشذوذ" التي نظمتها كلية الآداب بسوسة (1995).
** أستاذ تعليم عال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس.
[1] أنظر سيبويه : الكتاب I/78.

الفعلين، فكأنما قيل في أكلوني : (أفنيت + أبدت + ...) وأكلوني البراغيث- وقد أعدنا بناء الجملة على هذا النحو لعدم وجود قيد على اللفظ في توارد العاملين كما في البدل حال استئناف العامل- إلا أن لفظة البراغيث وردت على الرفع (أفيت + أبدت + ...) وأكلوني البراغيثُ، وقد انحصرت المسألة في المدونة النحويّة في أكلوني البراغيث اكتفاء بوجه الشذوذ في ذلك، وهو شذوذ من جهتين جهة حصول العاقل لغير العاقل وجهة اجتماع الفاعلين للفعل الواحد[2]. كما أنه شذوذ عن أصلين أصل الاستعمال وأصل القياس[3].

فبالنسبة إلى الجهة الأولى نودّ إبراز الملاحظة التالية : المتوقع إنطلاقا من لفظة البراغيث، أن تكون لاصقة الفعل للمؤنث وهذا يعني أنّ اتجاه التطابق حاصل من الفاعل إلى الفعل بإسقاط[4] خصائص اللفظة من مستوى المعجم إلى مستوى النحو أي من مكوّن إلى مكوّن، إلا أنّ الذي حدث هو أن اللاصقة المعيّنة جاءت على غير ما هو منتظر، ممّا يعني تغييرا لا في اتجاه التطابق : الفاعل> الفعل وإنما تغييرا في الحدود الضابطة لمجاله أي المعجم ههنا من حيث هو أحد حدّي هذا التطابق.

ونقترح في وصف مداخل المعجم إدراج متغير يشير إلى هذه الظاهرة وقد تختصر-بداية من المعجم – في قدرة المتكلم التداولية[5].

ونلاحظ أنّ في مقابلة هذا التطابق تطابقا آخر من قبيله وهو الذي يجري في نحو: قالت العرب وزعمت الخوارج ألخ... فإن كان المتوقع في تطابق

---

[2] أنظر الأستراباذي : شرح الكافية 31/I

[3] انظر أبو علي الفارسي : المسائل العسكريات (باب الشاذ) وقوله : "أعلم أنّ الشاذ في العربية على ثلاث أضرب : شاذ عن الاستعمال مطرد في الاستعمال، شاذ عن القياس وشاذ عنها".

[4] لمفهوم الإسقاط بمعنى projection ومفاهيم أخرى تابعة أو مستقلة أنظر الأدبيات التوليدية وأصلا تشومسكي (1981).

[5] أنظر الاستراباذي: شرح الكافية 23/I وتشومسكي (1981) ص 18.

"أكلوني البراغيث "ما أشرنا إليه فإن المتوقع – فيما قابله– المعاملة التالية : العرب قالوا والخوارج زعموا اعتمادا على سمات العرب والخوارج المعجميّة المفيدة للكثرة إلاّ إنّه حدث أن قيل إلى جانب ذلك : العرب قالت والخوارج زعمت ولا نعتقد أنّ للمتكلم فيه يدا ولعله في معنى الجماعة والفرقة العاربة أو الخارجة، وهذا يعني بالنسبة إلى المتغيّر في هذه الفئة من الأسماء أنه ذو قيمتين، يتخيّر المتكلم للتطابق ما شاء منهما وليس تخيّره موسوما في شيء كما كان تخيّره للعاقل موسوما في، "أكلوني البراغيث".

والتحقيق أنه ليس في الفعل ما يؤنث أو يجمع لأنّه ليس كذلك في نفسه وإنما جاز ذلك لتأنيث الفاعل أو جمعيه[6] ممّا يستتبع أنّ الإتجاه في التطابق هو ما ذكرنا ويذهب إليه النحو العربي[7].

- السؤال عندئذ سؤالان : 1– لم طابق الفعل الفاعل ولم يطابق المفعول؟

2– ولم كان منه تطابق أصلا؟

إنه إذا فصّلنا صرفة[8] الفعل أي الموقع منه الذي تتحقق فيه علامات الزمن وعلامات المطابقة من قبيل الشخص والجنس والعدد إلى : زمن وتطابق وإذا تأكّد أن الفعل وحده بين أقسام الكلام هو الذي يخوّل مثل هذا التحليل إلى هذه العناصر، إذا ثبت ذلك ففيه الجواب عن السؤال الثاني أي لم كان من الفعل تطابق أصلا؟ أمّا لم طابق الفعل الفاعل دون المفعول؟ وهو السؤال الأول

---

[6] أنظر ابن يعيش : شرح المفصل 14/I

[7] انظر الاستربادي : شرح الكافية I/ 310

[8] الصرفة مصطلح في مقابل Flexion (الفرنسية) أو Inflexion (الأنقليزية). أنظر الفاسي الفهري : اللسانات واللغة العربيّة وبذكر فيه أن المصطلح كان من اقتراح إدريس السغروشني.

فلخصائص الفاعل النحويّة إذ هو الوحيد الذي لا يتفرّع إليه الفعل قوليا بمعنى أن الفعل قد يطلب مفعولا ومفعولين وثلاثة وقد لا يطلب شيئا، أما بالنظر إلى الفاعل فلا يطلبه ولا معنى لتفريع الفعل إليه ؛ كذلك إذ سلمنا جدلا بإمكان مطابقة الفعل للمفعول دون الفاعل، في لغة من اللغات فوجه الامتناع تعذّر الأمر مع الأفعال غير المتعدّية إلاّ إذا كانت هذه اللغة لا تشتمل على هذا الصنف من الأفعال! ولا يبعد أن يكون مضمون جواب النحو العربي هو هذا عندما نقرأ: الفاعل واحد والمفعول متعدد أو الفعل تام بفاعلة[9] إلخ... فإذا تأكد موقع الفاعل الخاص من جملة موضوعات Arguments الفعل وأخذنا بمقولة الصرفة فإنّ من وظيفة مورفيم (صرفم؟) المطابقة في الصرفة أن تحدّد في الفعل سمات الفاعل المعيّنة.

والصرفة في إطار نظريّة الربط والعمل رأس الجملة (= ج) أي أنّ (ج) إسقاط للصّرفة، والصرفة هي التي تعمل الرفع في الفاعل أو في موقعه بصفة أدق في مقابل عمل الفعل في المفعول وهذا يشكك في حدّ ذاته في التحليل القائل بفاعل الفعل لفائدة القول بفاعل الجملة وسنعود إليه فيما يمكن استنتاجه من أصول النحو العربي.

ونأتي إلى الجهة الثانية في تعليل شذوذ "أكلوني البراغيث" وهي جهة إجتماع الفاعلين للفعل الواحد. وسنحاول الجواب فيها عن الأسئلة التالية:

1- لم اجتمع فاعلان لفعل واحد؟ وهو سؤال يطال المبادئ.

[9] أنظر على سبيل المثال: ابن يعيش : شرح المفصل 75/I.

2- أين يرى الفاعل الأوّل والفاعل الثاني في "أكلوني البراغيث" من حيث كونه معطى؟

3- يعرب النحويون البراغيث " في أكلوني البراغيث" على أنها بدل، فما هي أوجه الإشكال فيه؟

ونبدأ بالجواب عن السؤال الأخير. إنه إذا سلمنا أن البراغيث من البدل فهذا يعني أنّ إعادة بناء الجملة يكون بتكرير العامل على نحو : أكلوني أكلني البراغيث إكتفاء يوجه الشذوذ فيها كما ذكرنا وإلاّ فعلى نحو : أفنيت وأكلوني أكلني البراغيث على أنّ المسألة من التنازع وهذا حاصل أ) بحذف المفعول في أفنيت و ب) بحصول المضمر، وهو الواو في أكلوني، قبل الذّكر و ج) بإيقاع البدل على نحو من إبدال المظهر من المضمر.

وفي جمعيه تجوزات ثلاث كما نرى أ) حذف المفعول و ب) حصول مضمر قبل الذكر و ج) بدل مظهر من مضمر. فحذف المفعول أ) الجائز في مثل : ضربت فضربني أهلُك إنمّا ذهب به مذهب غير قريب ههنا فلم يدلّ عليه ما بعده مباشرة وإنّما دلّ عليه عن بعد أي في غير جملته بل في جملة مستأنفة من جملة معطوفة.

أمّا حصول المضمر قبل الذكر ب) الجائز في مثل ضربت قومَك فالذكر فيه في مثالنا حاضر في الجملة المستأنفة وهو بعيد أيضا وسنرى لاحقا أن العطف في باب التنازع عطف متداخل أو مشترك[10] ممّا يقرّب بين السّابق المضمر واللاحق الظاهر في مثل ضربني وضربت قومَك حتى كأن المسألة في

[10] أنظر ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي 623/I.

هذا السياق من قبيل: ضرب غلامه زيد لولا التنازع، وليس الأمر كذلك في مثالنا : أفنيت وأكلوني البراغيث.

بقي ما تعلق ببدل المظهر من المضمر ج) وهو إن كان من قبيل المضمر قبل الذكر (= ب) أو حالة منه إلا أنه ليس هو[11]. ففي حصول المضمر قبل الذكر (= ب) اعتبار بالعامل المكرّر نفسه والاعتبار في بدل المظهر من المضمر (= ج) بالبدل كما هو بيّن ولا يتميّز من رأيته زيدا إلاّ بما لابسه من اختلاط بالفاعلين للفعل الواحد إذ الهاء في رأيته في محل نصب مفعول به بينما الواو وفي أكلوني في محل الرفع فاعل.

وإذا اعتدنا في هذا الصدد – أي من زاوية إعادة بناء الكلام– بما جاء في شرح المفصّل لابن يعيش حيث يقول : "وإذا جرى ذكر قوم قلت : أكرموني إخوتك"[12] فإن القول مع اعتبار السياق يصبح: .... القوم.... أكرموني إخوتك فإذا قسنا عليه: أكلوني البراغيث تكون إعادة بناء هذا الكلام كما يلي : ... الهوام ... أكلوني البراغيث، وهما تأويلان، فإمّا على البدل [...الهوام ...أكلوني] أكلني البراغيث وإمّا على التشديد[13] [...الهوام... أكلوني] أكلوني البراغيث.

وننتقل إلى الجواب عن السؤال الثاني: أين يرى الفاعل الأول والفاعل الثاني في "أكلوني البراغيث"؟

نذكّر أولا بأن شذوذ "أكلوني البراغيث" يتمثل في إيراد "البراغيث" على أنها فاعل إلى جانب فاعل آخر هو واو الجماعة، فيكون إجتماع الفاعلين على هذا النحو مفسّرا لهذا الشذوذ الملحوظ ولرفعه نقول : إمّا أن البراغيث ليست

---

[11] أنظر الزجاجي : الجمل ص 129.
[12] ابن يعيش : شرح المفصل 69/I.
[13] أنظر ابن يعيش : شرح المفصل 63/III والفاسي الفهري : اللسانيات واللغة العربية 132/I.

فاعلا وهو السؤال الأول وقد سبق النظر فيه وإمّا أن الواو – اللاصقة – هي التي ليست فاعلا. فإن لم تكن الواو فاعلا في هذه الحالة فما عساها أن تكون؟ ويتمثل جواب النحو العربي في القول بتجريدها علامة للجمع[14] وذلك بإخراجها من الإسمية إلى الحرفية[15]. ويستتبع النتائج التالية:

أولا : أنّ الواو ليست ضميرا لفاعل الجماعة بما أنها قد خرجت من الإسميّة، وفي هذا تطبيع لوضعيّة الجملة من جهة الإعراب لا شكّ إلاّ أنّ إدخال الواو في نفس الوقت إلى الحرفية يعني أنّ الفعل في الجمل الفعليّة يطابق فاعله لا في الجنس فحسب كما هو في الوضع العادي وإنما في العدد كذلك، وهذه وضعيّة غير مريحة. فاللغة – هذه! لا هي من نمط ف فامف: أكل البراغيث المتكلم، ولا هي من نمط فاف مف : البراغيث أكلوا المتكلم.

ثانيا : أن فرضيّة العلامة هذه (= التجريد إلى الحرفية) من حيث هي في مقابل فرضيّة الضمير (=التمحيض إلى الإسمية) تعني أننا إذ قلنا على سبيل المثال : ضربني وضربت زيدا فليس في "ضرب" الأول ضمير البتة بقطع النظر عن العلامة في درجتها الصفر إذا أخذنا ألف الاثنين في : ضرباني وضربت الزيدين على أنه العلامة في درجتها الأولى (=1) والواو في: ضربوني وضربت الزيدين على أنها العلامة في درجتها الثانية (=2).

والتحقيق في جملة : ضربني وضربت زيدا – انطلاقا من الفرضيّتين – أنّ فعل ضربني إما يتحمل الضمير وهو مستكنّ وهو مستكن فيه وإما يتحمل العلامة وهي في درجتها الصفر لا أنّ الفرضيتين سواء بإزاء ضربني على

[14] أنظر الأستراباذي: شرح الكافية 311/I.
[15] أنظر الأستراباذي: ن م 311/I

الأقل في مستوى التحليل ؛ كما ينبني على انعدام الضمير في ضربني وضربت زيدا أنّه لا أثر للضمير في معطيات كثيرة كما في مثل (نعم + بئس) رجلا زيد، وكان زيد قائم، وإنه زيد مقبل[16] وهي فئة واحدة في نظر الرجاجي[17] ونعتقد أنها على فئتين : الفئة الأولى وتشتمل على مثل ضربني ونعم وهي التي ننظر فيها، والفئة الثانية وهي من قبيل ما مثلنا به أي : كان زيد قائم وإنه زيد مقبل والضمير فيها من جنس ثان ولا يعود في الحقيقة على ظاهر متأخر كما في الفئة الأولى- إن كان هناك من ضمير فيها – وإنما هو ضمير الإبهام لعوده على الجملة بعده وهو ضمير القصّة والشأن عند جمهور النحاة وتتقاطع المطابقة فيه ومعطيات مطابقة الفعل للفاعل في الرتبة ف فامف حيث التطابق في الجنس دون السمات الأخرى. لهذا نقول: إنه زيد مقبل و: إنها الأميرة مقبلة دون: "إنهم الرجال قادمون أو : إنهنّ النساء قادمات[18].

أمّا حضور الضمير أو فقدانه في مثل قام[19] فإنه يصعب جدّا الأخذ برأي المطرحين له مثلما يترتّب ذلك عن فرضيّة العلامة. وفي مجرّد العود إلى ما يلابس المسألة من المعطيات عموما ما يدّل على أنّ الفاعل فيها حاضر وإن خفي والدليل إما على اللفظ أو على المعنى[20].

وهناك معطيات أخرى تتصل بهذا الاستنتاج نعود إليها لاحقا وهي من مثل: قام وقعد زيد[21] وكاد يخرج زيد[22].

---

[16] أنظر الزجاجي : الجمل ص 130.
[17] أنظر الزجاجي : ن. م. ص 130.
[18] أنظر الفاسي الفهري : البناء الموازي. ص 131.
[19] أنظر ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي 618/I.
[20] ابن عصفور : ن. م I/ 618-619 وانظر كذلك ابن يعيش : شرح المفصّل 75/I.
[21] ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي 617/I.
[22] الأستراباذي : شرح الكافية 79/I.

ثالثا: أنّ السبييّ على السلوك نفسه كالفعل في علاقة كلّ منهما بالضمير. والذي بقال في الفعل يقال في المشتق، إلا أنّ المشتقّ قد تغلب عليه الاسميّة فيتجاذبه طرفان : الفعل من جهة والاسم من جهة ثانية. والذي يقول : قام رجل يقعدون غلمانه بتجريد الواو علامة للجمع وكأنها إيماء لإشعار المخاطب أنّ الفاعل قريب لا بدّ أنّه قائل : قام رجل قاعدون غلمانه[23] وهو كلام لا ينفك من ضعف. يقول الأستراباذي :" لكن ضعف قاعدون غلمانه أقلّ من ضعف يقعدون غلمانه"[24]. والذي سهّل مثل هذا الاستعمال مع الأفعال أنّ المتكلم قد يفكر في الاسم لأنه الأول ولكنّ الفعل هو الذي يجرى على لسانه في منطوق الكلام، بل الذي سهّله أكثر أنّ الألف والواو في الفعل في صورة الألف والواو في الاسم، يقول الأستراباذي: "بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون[25]". والإشكال أنّ في الفعل فاعلا. ويكفي أن بجانب المتكلم مشابهة الفعل وموازنته ليصبح الكلام أكثر قبولا، لهذا قيل : قام رجل قعود غلمانه[26] ولم يكن ضعيفا، وهو إن كان جمعا إلا أن التكسير فيه يباعد بينه وبين الفعل وليس الفعل مما يحقّ فيه التكسير[27] ولعلّ الفرق بينهما أنّ العلامة للإسم والصيغة للفعل [28].

يبقى أن نجيب الآن عن السؤال المبدئي الأول في الأصول وهو التالي: لم امتنع أن يجتمع فاعلان لفعل واحد؟ أي لِمْ يصحّ أن يقال أكلوني البراغيث وضربوني أهلك وأكرموني إخوتك؟

---

[23] الاسترابادي: ن. م 311/I
[24] الاسترابادي: ن. م 311/I
[25] الاسترابادي: ن. م 311/I
[26] الاسترابادي: ن. م 311/I
[27] الاسترابادي: ن. م 311/I
[28] أنظر ابن يعيش : شرح المفصل 76/I

والجواب- من جهة العمل – أن كل عامل لا يحدث إلا إعرابا واحدا[29]، وعلى هذا لو صحّ قول القائل أكلوني البراغيث لكان فيه إحداث إعرابين ويستتبع الإعراب الواحد للعامل الواحد أنه "لابدّ لكل عامل من إحداث إعراب" على حد كلام ابن عصفور[30]. لهذا لم يكن من كلامهم أن يقال : قام على سبيل المثال بتفريغ العامل من عمله أو بتصوّره خاليا من العمل، كما يستتبع ألا يحدث عاملان عملا واحدا في معمول واحد. لهذا شذّ أن يرتفع زيد في مثل : قام وقعد زيد بالفعلين معا كما يذهب إلى ذلك الفرّاء[31]، وليس كقولنا: قام وقعد زيد على إضمار الفاعل في قام كما يراه سيبوية أو قولنا: قام وقعد زيد على حذف الفاعل في قام على رأي الكسائي، ويتضح في (التثنية و) الجمع على نحو قاموا وقعد إخوتك مع الإضمار (=سيبوية) و: قام وقعد إخوتك مع الحذف (=الكسائي) و:قام وقعد إخوتك مع الإطراح (=الفراء).

وقولنا إضمار الفاعل أو حذفه أو إطراحه منظور فيه من جهة العمل إلى المعمول أي إلى الفاعل ههنا لا إلى العامل فكأننا قلنا : إنّ "الفاعل واحد ليس إلاّ[32]" على معنى أنّ "الفعل لا يكون له إلاّ فاعل واحد[33] "وإنه لا يجتمع فاعلان لفعل واحد ولا يكون فاعل واحد لفعلين مجتمعين في مقابلة أن كلّ عامل لا يحدث إلا إعرابا واحد وأنّه لا بدّ لكل عامل من إحداث إعراب له وأنه لا يحدث عاملان عملا واحد في معمول واحد.

---

[29] ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي I/ 618.
[30] ابن عصفور: ن. م I/ 618.
[31] ابن عصفور: ن. م I/ 617.
[32] ابن يعيش : شرح المفصل 73/I.
[33] ابن يعيش : ن.م 75/I وكذلك "الفعل لا يرفع فاعلين" (ابن يعيش :ن. م. I /88)

وجهة العمل واحدة سواء نظر إلى العامل أو إلى المعمول، لذلك نعتقد أن الأمر سواء في الإتجاهين إلاّ أن جانب المعمول في العمل معلول عندهم بجانب العامل فيه فهذا يفسّر ذاك.

ويلاحظ في هذا السياق، ضمانا لهذه الأصول وبالتحديد حذرا من إضمار الفاعل أو حذفه[34]، أنّه جاز[35] ضربني وأكرمني زيد هو وتعيّن[36] ضربني وأكرمت زيدا هو، كما يلاحظ أنه إنّما أخرجت بعض المعطيات الملتبسة بهذا الباب في الإعمال[37] للعلة نفسها وتتلخص هذه المعطيات في مثل: جاءني يضحك زيد[38] على أنّ يضحك "معمول" لجاءني وليس بطالب لمعمول هو زيد، وكذلك في مثل كاد يخرج زيد، وفيه يلاحظ النحو العربي أن كاد لا تؤثر التأثير التام[39] على زيد وهذا يعني أنّ الحمل فيها ليس حملا حقيقيّا[40] ويؤيّد ذلك من بعض الوجوه أنه لا يقال : * كاد زيد يموت أبوه في مقابل : كاد زيد يموت[41] إلى جانب : كاد يموت زيد.

ويمكن أن يقال في الجواب عن سؤال لم امتنع اجتماع فاعلين لفعل واحد : إنّ الفعل من حيّز الجمل عند النحاة العرب[42]. والمقصود الفعل مع الفاعل مختلطين[43] وإذ كان كذلك فالذي ينتج عنه أنّ الفاعل لهذا الحيّز وأنه لا حيّز

---

[34] أنظر ابن يعيش : شرح المفصل I/77.
[35] الاسترابادي : شرح الكافية I/80.
[36] الاسترابادي : ن.م I/80.
[37] أنظر ابن عصفور شرح جمل الزجاجي I/ 622.
[38] ابن عصفور ن.م I/623.
[39] الأسترابادي : شرح الكافية I/ 79.
[40] Chomsky, N. .(1981) الصفحات 79 و 98 و 105.
[41] ابن هشام : مغني اللبيب II/578
[42] ابن معيش : شرح المفصل I/90
[43] ابن يعيش : ن.م. I/75

بدون فاعل[44]، ويذكّر بما أشرنا إليه منذ حين من أنّ القول بفاعل الجملة بدل فاعل الفعل هو الذي في الميزان. ويتطلب مزيد بحث.

ويستتبع بالنسبة إلى جملة قام على سبيل المثال أنه لا بدّ من فاعل. والإستدلال في النحو العربي على هذا المضمر المجهول[45] في الفعل مقيس على الظاهر المعلوم، والمقصود ضمائر المتكلم والمخاطب[46]. يقول الزمخشري في هذا الصدد : "نقول : زيد ضرب، فننوي في ضرب فاعلا وهو ضمير يرجع إلى زيد، شبيه بالتاء الراجعة إلى أنا وأنت في أنا ضربت وأنت ضربت[47]" وهذا يعني أننا بإزاء مثل هذا التحليل : زيد [ضرب ϕ]، وأقل ما يقال فيه إنه يحوّل الجملة من : زيد ضرب إلى ضرب بحصول زيد خارج حدود ضرب، ويمثّل زيد بالنسبة إلى جملة ضرب بؤرة ابتداء. وفيه نظر.

ولا يعسر تعميم هذا التحليل إلى مثل : زيد (ضارب+ مضروب+ حسن + خير منك). يقول ابن يعيش : "ففي كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لابد منه[48]". والظاهر في مثل : زيد (ضارب أبوه + مضروب أخوه + حسن أخوه + خير منك أخوه) دليل على المستتر في الجمل الأولى[49]. ولعلّ الجمل الاسميّة ممّا يورد الإشكال على التحليل إلى الحيّز وعلى القول بأنّ لكلّ حيّز فاعلا، والمقصود بالجمل الاسمية ما كانت أعجازها من الأسماء المحضة التي لا تتحمل الضمير[50] من قبيل : زيد أخوك وعمرو غلامك أو بكر رجل

---

[44] Milner, J.C. (1989) : Introduction à une science du langage ص. 490

[45] هكذا يسميّه الكوفيّون انظر ابن يعيش : شرح المفصل 77/I .

[46] لهذا الاستدلال انظر ابن يعيش : ن.م. 77/I

[47] ابن يعيش : ن.م. 76/I

[48] ابن يعيش : ن.م.87/I

[49] ابن يعيش : ن.م. 87/I.

[50] ابن يعيش : ن.م. 88/I.

وأنت أنت إلاّ أنّ ظاهرة الاستتار في الفعل لا تعدو أن تكون حالة خاصة من الإنضمار كما أنّ الأفعال العامّة ممّا قد يعيد الأمر إلى نصابه من التحليل إلى الحيّز.

فإذا استحضرنا علة جواز الضمير في ضربني وأكرمني زيد هو وضربني وأكرمت زيدا هو مع إمكان الاستتار كان بروز هذا الضمير أولى في غياب الإمكان هذا خاصّة أنّ الضمير في نفسه لا يبدو مرتبطا بلفظ الفعل أو معنى الاشتقاق بقدر ما هو مرتبط بالحمل أي بالاجتماع[51] أو الرابط[52] أي بمفهوم الحيّز في نهاية المطاف مهما تكن طبيعته فعلية كانت أو اسميّة.

ونفترض أنّ المقدّر في : زيد أخوك وعمرو غلامك وبكر رجل وأنت أنت : زيد (أخوك هو) وعمرو (غلامك هو) وبكر (رجل هو) وأنت (أنت هو) ولا يبعد أن يكون الضّمير على هذا النحو معنى من معاني الأفعال العامّة ككائن وحاصل ومتجدّد إلخ[53].

وكما استتبع القول بأنّ الفعل من حيّز الجمل كون قام من هذا الحيّز وكون زيد ضرب وما شاكلها من هذا الحيّز فإن هذا القول يستتبع الشيء نفسه بالنسبة إلى مثل قام وقعد زيد وضربني وضربت زيدا، فنحن بإزاء جملتين في كلّ حالة وقد اشتركنا[54] ذاك الاشتراك أي من جهة الإعمال- وهو كما يقول ابن عصفور : "أن يتقدّم عاملان كلّ واحد منهما طالب للمعمول[55]" وقد مرّ- ومن

---

[51] انظر ابن يعيش : شرح المفصل 98/I.
[52] انظر الأستراباذي : شرح الكافية 8/I.
[53] انظر الفاسي الفهري والافتراض الرابطي : اللسانيات واللغة العربية : 133/I ولمفهوم الفعل العام انظر ابن يعيش : شرح المفصل 14/I و 9/VIII.
[54] انظر ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي : 623/I.
[55] ابن عصفور : ن.م. 662/I.

جهة حرف العطف وهو "أدنى"[56] الاشتراك **كما يقول ابن عصفور** نفسه، وعليه كان لابدّ من ضمير للفاعل في كلّ من **الحيّزين المتداخلين**[57] **فكأنّنا** قلنا : قام زيد وقعد وضربني زيد وضربته انطلاقا **من : قام زيد وقعد زيد** وضربت زيد وضربت زيدا فإن أضمر الأول كان **الحاصل قام وقعد زيد** وضربت زيدا، وله انعكاس على بعض المعطيات من أبواب **أخرى غير هذا الباب في** النحو كما في الإضافة (انظر : قيام وقعود زيد / قيام **زيد وقعوده**).

ولو عدنا إلى القضية التي شغلتنا **من مثل أكلوني البراغيث**. الآن وقد اتضح أنه لا يكون إلاّ فاعل واحد في **هذا الحيّز وأنّه** " **لايتوغّل** المعمول في **الحيّز** الأجنبي عن عامله[58]" فإنّ **المسألة عندئذ لا تخلو من أحد** أمرين فإمّا الفصل على نحو : استبدّ بي – وأكلوني– **البراغيث وفيه لا يتسلط** العامل الثاني على الظاهر بعده ممّا يضمن تداخل **الجملتين على ما بيّنا أعلاه**، وإمّا القطع، والمقصود قطع العامل عن العمل مع تهيئته **له**[59]، **وذلك بإبراز ضمير** الفاعل في أكلوني لئلا يتوجه **على** الظاهر (= البراغيث) **ثم يقطع عنه بعمل** الأول فيه، والبنية هي نفسها : استبدّ بي وأكلوني **البراغيث أي بتوارد عاملين** يطلبان الرفع من معمول واحد.

ولو اختلف طلب العاملين بأن **طلب أحدهما النصب والثاني** الرفع لما صحّت المسألة : * أبَدْتُ وأكلوني البراغيث **ولما كانت من مسألتنا** : استبدّ بي– وأبدتُ – البراغيثُ وإنّما تصحّ المسألة **بمثل : استبدّ بي – وأبدتهم** – البراغيثُ،

---

[56] ابن عصفور : ن.م. 623/I.
[57] ابن عصفور : ن.م. 623/I.
[58] انظر الأستراباذي : شرح الكافية 74/I والسياق فيه باب **الإستثناء**.
[59] انظر ابن هشام : مغني اللبيب 610/II.

وهو إن لم يكن من مسألتنا إلا أنّه من باب القطع على النصب على المعنى الذي أردناه من القطع.

والخلاصة أننا قصدنا هدفين من هذا العمل الهدف الأول : إبراز أن للمعطيات أهمية قصوى من حيث أنها مادة البحث ومن حيث أن عناصر الإستدلال إنما تنبني عليها والهدف الثاني : تناول بعض المسائل المطروحة على بساط البحث كالتطابق والعمل والقضايا النظرية كمجال الجملة ومفهوم الفاعل إلخ... وذلك من خلال بعض المعطيات.

وسواء شذّت هذه المعطيات أو اطردت فإنها جميعها تخبر عن اللغة وعن علاقة متكلّميها.

المصـــــــــادر

الأستراباذي : شرح الكافية. دار الكتب العلميّة لبنان (1979).

الزجاجي : الجمل. كلنكسيك باريس (1957).

سيبويه : الكتاب. دار القلم القاهرة (1966).

الفارسي (أبو علي) : المسائل العسكريات. تحقيق منى إلياس ضمن القياس في النحو. دار الفكر دمشق (1985).

عصفور (ابن-) : شرح جمل الزجاجي. إحياء التراث الإسلامي العراق (1980).

هشام (ابن-) : مغني البيب. إحياء التراث العربي لبنان (دون تاريخ).

يعيش (ابن-) : شرح المفصّل. دار صادر (بدون تاريخ).

الفاسي الفهري (عبد القادر-) : اللسانيات واللغة العربية. دار توبقال. المغرب (1982).

CHOMSKY, N/ (1981) : Lectures on government and binding. Foris Publications. Dordrecht.

MILNER, J.C. (1989) : Introduction à une science du langage. Eds du Seuil. Paris.